عـــنوان المداخـــلة : التنسيق بين التعليم العام والتعليم العالي وسوق العمل

الأستاذ حاج علي عـــبد القادر
جامعة عبد الحميد بن باديس
مـــســـتـــغـــانـــم

إذا كان التعليم العام والتعليم العالي يعانيان من مشاكل لا تحصى ولا تعدّ فإن عمليتي: التربية والتعليم شغلتا أذهان المخططين في مجالات الحياة كلها، وذلك لارتباط العمليات التنموية بها في شتى مجالات الحياة، إذ نجد أن التربية والتنمية والتخطيط من أبرز المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من الدول المتقدمة والنامية جميعها[1]، إذ تهدف إلى تحقيق مستوى من الرخاء المعيشي للفرد والمجتمع، عبر استخدام أساليب متداخلة ومتنوعة ومتكاملة. وذلك متوقف على معرفة المستوى العلمي في جامعاتنا.

كما أنّ المؤسسة التعليمية في هذا العصر، ليست مجرد مؤسسة أكاديمية منفصلة ومعزولة عن كيان الأمة ومصيرها وهويتها " وقد ثبت أنّ الأمّة لا تستطيع أن تحقق استقلالها الثقافي والاقتصادي وأن تتخلص من التبعية الفكرية والسياسية إلا من خلال طبيعة المناهج التي يدرسها أبناؤها في مؤسساتها التربوية التعليمية[2]، وفي مقدمتها الجامعات التي هي بحاجة إلى إجراءات تنظيمية ومعرفية.

إنّ التعليم في حاجة إلى معالجة جذرية سريعة ومن بين الأولويات "التخطيط" ، لأنّ التخطيط التعليمي يعتبر من أهم عناصر الإدارة التعليمية وأنه تخطيطاً يستثمر في البشر وهو أغلى رؤوس الأموال، وإذا كان التخطيط القومي

هو أداة التنمية، فإن التخطيط التعليمي هو من أهم عناصر تحقيقها على الإطلاق[3]. وذلك لأن التخطيط التربوي يترجم في صورة إعداد المهارات والمهن .

ولمعرفة درجة كفاءة الخريجين في الميدان العلمي لابدّ من إلقاء نظرة على المناهج لأنّ هذه الأخيرة تحتلّ مركزاً مهماً في العملية التعلّمية وتجسّد إلى حد كبير مضمون تلك العملية فهي تهدف من خلال ما يطرأ عليها من تطوير إلى جعل التعليم قادراً على التكيف مع قابليات الطلبة واتجاهاتهم من جهة، ومع حاجات المجتمع واتجاهاته من جهة أخرى [4]، ويعد تطوير المناهج أفضل مدخل وخير وسيلة لإصلاح التعليم وتجويده، وتكوين هيئة تدريس قادرة على جعل التعليم يؤدّي وظيفته.

لقد اهتم العلماء في السنوات الأخيرة بما يسمى بنظريات التعليم، وتمخّض هذا الاهتمام عن إيجاد ما يسمى بنماذج أو أنماط التعليم المتطورة إلى حدٍّ ما. وأن بناء أي نمط، أو أي نموذج تعليمي، يجب أن يعتمد على أصول سيكولوجية ذات علاقة وثيقة بالتعلم [5]. والأصول السيكولوجية متعددة منها: الأصول المعرفية، والأصول السلوكية، والأصول الإنسانية، والأصول الاجتماعية، وأخيراً الأصل التوفيقي، ولقد تعددت الأنماط بتعدد الأصول واختلاف وجهات نظر العلماء.

إنّ الأمة الأمريكية حينما فشلت في سباق روسيا (سابقاً) تطلعت للأسباب، فكانت وجهتها المنهجية والبحثية العلمية نحو من الذي يحدث هذا الأثر ومن قصّر في ذلك[6].

إنّ فهم التربويين وعلماء النفس للمسبب وجههم إلى المجالات الحقيقية التي تسببت في ذلك، ومن ثم حصرها في أنّ تأخر أمريكا يرد إلى تأخر علمائها، ثم تأخر معلميها، ومناهجها. لذلك الحل يكمن في إعادة النظر في مناهج العلوم والرياضيات قبل غيرها لأنها هي المواد الدراسية التي تُنزل الإنسان على سطح القمر .

إنّ معرفة المعلم الواسعة بطرائق التدريس واستراتيجيات التعليم المتنوعة، وقدراته على استخدامها، تساعده بلا شك في معرفة الظروف التدريسية المناسبة للتطبيق، بحيث تصبح عملية التعليم شائقة وممتعة للطلبة، ومناسبة لقدراتهم، ووثيقة الصلة بحياتهم اليومية، واحتياجاتهم، وميولهم، ورغباتهم، وتطلعاتهم المستقبلية[7]، بعيداً عن عمليتي التقليد والتلقين القديمتين.

لقد أصبح هدف التعليم هو استثمار لصالح الأمة، يهدف إلى إعداد الكوادر اللازمة لخدمة خطط التنمية في البلاد النامية [8]. أمّا هدف التعلم – فقد أصبح اكتساب مهارات مهنية معينة للتكيف والتعامل بنجاح مع المستجدات التكنولوجية، وتحقيق طموحات، فالتخصص الدقيق أصبح من سمات العصر.

ولعلّ أهم تساؤل يطرح في مجال التعليم بصورة عامة وبالنسبة للتعليم العالي خاصة هو: ما دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وفيما حدث ويحدث من نمو في قطاعات الإنتاج وتوفير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة؟[9] ، وللإجابة عن هذا التساؤل فإن أي تحديد لدور التعليم يأخذ في اعتباره مواصفات معينة للتعليم في ظروف وعوامل مجتمعية معينة، ويؤكّد معظم خبراء التربية أنّ التعليم العالي هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات العالية في المورد البشري باعتباره أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية.

وإذا كانت الجامعة هي التي تعدّ الإطارات الكفأة القادرة على تأطير المجتمع وقيادته، فلقد جاءت نشأة التعليم العالي في الدول الصناعية لتلبية حاجة تلك الدول لقوى عاملة ومدربة، تستطيع الاضطلاع بمسؤولياتها التنموية، وقد ركّزت تلك الدول في تلبية تلك الاحتياجات على واقع مجتمعاتها بهدف تعرُّف المشكلات التي أفرزتها الثورة الصناعية[10].

أمّا نحن فسنصبح ذات يوم أحراراً عندما نتعلّم كيف نفكّر، وسنصبح أحراراً عندما نعرف كيف نوظّف التربية لنساهم في البناء الحضاري، وسنصبح أحراراً عندما نروّض العقل ونشحذ القابليات والملكات من خلال تعليم كل المواد الّتي تعمل على تعليم المواد الفاعلة على التراث الفكري[11]. إذا فعلنا ذلك كلّه، فستساعد الجامعة يومها على حلّ المشكلات المستعصية.

وإنّنا في هذا العصر عصر "العولمة" نجد أنفسنا أمام سؤال مهم:
ما هي المواد الدراسية التي ينبغي تدريسها؟ في أي مرحلة من المراحل الدراسية

تدرس؟ ما هو القدر المناسب من المعلومات؟ كيف توزّع الخطة الدراسية على المواد؟ ما هو القدر الكافي من الحصص الأسبوعية للمواد الدراسية المختلفة؟. كيف ينظم جدول الدروس اليومي؟ هل لأهمية المادة الدراسية أثرٌ في ذلك؟ هل لطريقة التدريس أثر؟ هل لطبيعة المادة الدراسية أثر في ذلك؟ ما مدى التكامل الذي ينبغي تحقيقه بين المواد الدراسية؟ ما الغرض من التّكامل بين المواد الدراسية؟ ما الجوانب التي ينبغي تقويمها من المنهاج،ولماذا؟ متى نجري عملية التقويم،ولماذا؟ وكيف نقوّم مدى تحقق المنهاج؟[12].

أمام كل هذه التساؤلات التي تنتظر منّا الإجابة، نرى أنّ العالم المعولم والمتقدم قد حدد المستوى الأكاديمي الذي يجب أن يعرفه التلاميذ للنجاح في القرن الحادي والعشرين وهو استخدام الرياضيات والمنطق ومهارات التفكير والتعليم الوظيفي وفهم مبادئ الإحصاء، والمهارات الأساسية للتعامل مع الآخرين، ومعرفة التاريخ والشؤون الدولية، وامتلاك قاعدة من المعرفة العلمية تشمل العلوم الطبيعية، وفهم التعدد الثقافي ومعرفة جغرافيا العالم، ومهارات الاتصال الشفوي والتحريري، وتعلم التفكير الناقد لحل المشكلات، ومهارة استخدام الحاسوب، ومهارة العلاقات الإنسانية [13]، والمرونة، ومهارة حل الصراعات والتفاوض، وفهم وممارسة الأمانة والاعتزاز بالمواطنة.

وتعتمد الطرائق الناشطة على الوسائل التربويّة والتعليميّة المتجدّدة، وبخاصة الجداريّات والوسائل التقنية السمعية–البصريّة. ومن الضروري تدريب المعلّم والمتعلّم على استعمال هذه الوسائل التقنيّة الحديثة لتقديم الأبحاث بطرق مشوقة. فعالم الصورة يطغى اليوم على ما سواه وعلينا اعتماده كوسيلة

تربويّة[14]. وقد اصبحت المستندات المرئيّة والمسموعة من مرتكزات العمليّة التعليميّة في التواصل الشفوي.

إنّ التعليم العالي يسهم في التنمية الاقتصادية عن طريق البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد العليا، إذ تستخدم نتائج البحوث التطبيقية في عمليات الزراعة والصناعة وغيرها من مجالات الإنتاج [15]، وأنّ التعليم العالي إذا نظر إليه من هذه الزاوية تتضح علاقة التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية وبالتالي يكون للتعليم العالي مردود هائل في إحداث التنمية والإسراع بمعدّلاتها.

ولكي يحقق التعليم العالي دوره ورسالته ووظيفته فإن عليه القيام بوظائفه الرئيسة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبالتحديد فإنّ الجامعات تقع مسؤولياتها في إعداد القوى العاملة تلبية لمتطلّبات خطط التنمية الاقتصادية التي هي جزء من التنمية الشاملة [16]، هذا إذا كنّا نريد جامعة عصرية متطورة قوية تقود المجتمع.

إنّ من أهمّ الأهداف التي لابد للتعليم العالي من الاهتمام بها: تأهيل الإنسان وتدريبه في المجالات كافة إذ يتعين على الجامعات والمعاهد العليا أن تركّز على بناء الشخصية القادرة على تحريك المجتمع وتوجيهه في اتّجاه التنمية الشاملة[17].

لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة أنّ الحصيلة التعليمية لخريجي المدارس متدنّية، وتعكس عجزاً يحرج صاحبه كثيراً، بل إن عدداً كبيراً من خرّيجي

الجامعة يعانون من هذا الضعف، مما يعني أن المناهج القائمة والطرق المتّبعة في تعليمها وتعلمها ليست قادرة على تحقيق المطلوب منها [18]. وكأنّ مهمة الجامعة هي التدريس والتلقين.

فإذا كنّا نريد أن نتقدّم بجامعة قويّة وإطارات وعقول كبيرة، فنحن مطالبون بأن نعرف حقيقة أنفسنا وأن نرى أنفسنا، بمنظارنا لا بمناظير غيرنا"، ولكن هذا لا يعني ألاّ نهتم بمعرفة غيرنا في هذا العصر الذي تقارب فيه الزمان والمكان[19].. وتلك أساسيات لابد من أخذها بعين الاعتبار ونحن نقوم بأيّ عمل على مستوى عالمي وإلاّ كان عملنا مخطئاً لا يؤدي إلى نتيجة.

وتعتبر مراجعة النظام التربوي قمة الأولويات لمقابلة التحدي بالشكل المطلوب وبخاصة أن النظام التربوي يعاني النقص الشديد من الأطر البشرية المدربة والمؤهلة والمرونة غير الكافية، وعدم قدرة النظام التعليمي على إعداد أطر بشرية لحياة منتجة في وجه تحديات العصر[20].

ومواجهة مثل هذه التحديات لا تتم إلا بإصلاح شامل في التخطيط التربوي يتناول الأهداف بمعرفة ووضوح، وطرائق ووسائل وأساليب جديدة متكيفة مع مقتضيات عصر العولمة[21]، ولا تتم إلا بمحتويات حديثة وجيدة ومعلماً مدرباً وملهماً ومشوقاً وممتعاً في تدريسه، يغرس في ذهن المتعلم ضرورة التعلم الذاتي والمستمر. كلّ ذلك يتوقف على بناء صرح جامعي علمي عصري وقوي، بمثل هذا نتمكن من إصلاح التعليم، وإمداد المجتمع بخريجين قادرين على إحداث التغيير وصناعة المعرفة.

الهوامـــــــــــش:

[1] – التخطيط التربوي والتنمية البشرية، د.عصام الدين برير آدم، مراجعة د.فوّاز فتح الله الرّميني، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2006م–1426هـــ، ص15.

[2] – مجلة الأمة، العدد59، السنة الخامسة، 1405هـــ، الدكتور عمّار جمعي طالبي، ص40.

[3] – التخطيط التربوي والتنمية البشرية، ص15.

[4] – دراسات في مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها، أ.د. عبد الرحمان عبد علي الهاشمي– ودكتورة فائزة محمد فخري العزاوي، ط1 ،2007م، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،ص12.

[5] – طرائق التدريس العامة، أ.د.توفيق أحمد مرعي– ود.محمد محمود الحيلة، ط2، 2005م–1425هـــ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص139.

[6] – نظريات التّعلم والتعليم، أ.د.يوسف محمود قطامي، ط 1، 2005م–1426هـــ، دار الفكر، الأردن، ص107.

[7] – طرائق التدريس العامة، ص25.

[8] – مهارات اللغة العربية، د.عبد الله علي مصطفى، ط 2، 2007م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص20.

[9] – التخطيط التربوي والتنمية البشرية، ص191.

[10] – المصدر نفسه، ص194.

[11] – دروس في اللسانيات التطبيقية، صالح بلعيد، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2003م،ص04.

[12] – المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها، أ.د.توفيق أحمد مرعي، ود.محمد محمود الحيلة، ط4، 2004م–1425هـــ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص54.

[13] – التخطيط التربوي، ص299.

[14] – تعلمية اللغة العربية، إشراف أنطوان صياح، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2006م، ص146.

[15] – التخطيط التربوي والتنمية البشرية، ص196.

[16] – المصدر نفسه، ص196.

[17] – المصدر نفسه، ص194.

[18] – مهارات اللغة العربية، ص80.

[19] – مجلة الأمة، ص53.

[20] – التخطيط التربوي، ص298.

[21] – المصدر نفسه، ص300.